تطور السلطة التنفيذية فى الكويت (١٩٣٦ ـ ١٩٥٠م) (*)

الباحثة / عليه عبد الرحمن

على الرغم من أن الحرب العالمية الثانية اندلعت فعليًا عام١٩٣٩م، إلا أن مقدماتها أو إرهاصات اندلاعها – التي سبقت ذلك التاريخ بزمن – ألقت بظلالها الكثيفة على الوطن العربي بوجه عام وعلى دولة الكويت خاصة.

وكانت تلك الفترة قد شهدت ظروفًا دولية غاية فى الصعوبة وغاية في التعقيد، حيث تنامت قوة ألمانيا العسكرية بصورة كبيرة وعمدت لبناء قوتها الاقتصادية كذلك فى اتجاه الحرب[١] بحيث أصبح الألمان يمتلكون أكبر قوة عسكرية فى العالم. [٢] بعد أن أقبل هتلر على محو الماضى بكل أثاره استعدادا للحرب، كما كان معظم الألمان على استعداد لتقديم كل تضحية يطلبها الزعيم وانتشر كذلك شعار نازى يقول (المصلحةالمشتركة قبل المصلحة الشخصية) [٣] وتبع ذلك قيام المحور ليضم ألمانيا وإيطاليا فى مواجهة بريطانيا وفرنسا أو جبهة الديكتاتوريات فى مواجهة جبهة الديمقراطيات، لذلك فإن تلك الفترة تعد بداية لمرحلة جديدة تنطوى على مقدمات الحرب العالمية الثانية[٤] التى غدت أمرًا مؤكدًا بعدما سمح لألمانيا الهتلرية بالتسلح دون أي تدخل من جانب الحلفاء.

كان هذا الموقف الدولي أو ما يمكن تسميته بمقدمات الحرب العالمية الثانية، أما عن الموقف فى الكويت فلمعرفة انعكاسات تلك الأحداث على

(*) مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٠، العدد ٥٦.

الموقف فيها فلا بد من العودة إلى الوراء قليلًا فى النصف الثاني من عقد الثلاثينيات من القرن الماضي وذلك للاطلاع علي الأحوال فى الكويت وانعكاسات تلك الحرب عليها[٥]

ذلك أن المتتبع للأحوال الداخلية فى الكويت فى تلك الفترة- وهى المواكبة لتشكيل المجلس البلدي الأول- يلحظ حراكًا وطنيًا فاعلًا تمخض عنه المطالبة بالمزيد من الإصلاحات والمشاركات الوطنية الحقة. [٦]

وكان من أبرز ثمار ذلك الحراك الوطني إنشاء النادي الأدبي، على الرغم من أن الأهداف المعلنة لتأسيس هذا النادي هو الاهتمام بالنواحي الأدبية والتعليمية إلا أن هذا لم يمنع أنه غدا بمثابة حلقة من حلقات البحث السياسي.[٧] وأعقب ذلك إنشاء المكتبة الأهلية ١٩٣٦م، والتي تألفت لها لجنة من أعيان البلاد مكونة من الشيخ يوسف بن عيسى القناعى، والسيد على السيد سليمان، وعبدالله الحمد الصقر، ومشعان الخضير، وسليمان الخالد العدسانى، وخالد عبداللطيف الحمد، وعبد اللطيف محمد الثنيان[٨].

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل تم إنشاء مجلس للمعارف، وكان ذلك ايذانًا ببدء إعلان توسع كبير فى إدارة الشئون الداخلية. [٩] حيث كان الهدف من إنشائه هو تطوير الدراسة بالكويت من حيث المناهج وطرق التدريس. [١٠]

وبالإضافة لذلك سار العمل نحو إيجاد دائرة للصحة العامة ومباشرة الكويت شئون هذه المرافق عن طريق مجالس تطوعية فى البداية ثم منتخبة بعد ذلك. [١١]

وعلى الرغم من تلك الظواهر الصحية الإيجابية والتي نتج عنها التوسع فى إنشاء الدوائر التنفيذية الميدانية ذات الصلة بمصالح الجماهير، إلا أن الأمر لم يَخْلُ كذلك من بعض الظواهر المرضية السلبية المعاكسة لتلك الجهود.

وقد وضح ذلك الأمر بجلاء فى الصعوبات الكبيرة التي واجهت مجلس

البلدية الأول بسبب الاختلاف الذى حدث بين المخلصين من أعضاء المجلس، وبين من يمكن تسميتهم "بأعداء النجاح" من رجال القصر والحاشية الذين دأبوا على معارضة جهود المجلس التنفيذية لتعارضها مع مصالحهم الشخصية. (١٢)

وهكذا غدا المجلس البلدي محكًا لاختيار رجالات الكويت من أعضائه، ومدى نزاهة وشجاعة كل منهم تجاه الخدمة العامة، ومدى تجردهم من الأهواء الذاتية، كما تم بهذا المجلس أيضًا خلق وتكوين النواة الأولى للحركة الوطنية فى الكويت، حيث توحدت أهدافهم بعد طول تجربة وكثرة اختبار إذ كان المجلس البلدي لكثرة الشئون المناطةبه بمثابة برلمان مصغر يتجلى فيه العمل التنفيذي المثمر. (١٣)

وبالإضافة إلى ذلك كان للمجلس– منذ نشأته الأولى – جميع اختصاصات ومهام كل الوزارات فى وقتنا الحاضر، إذ كانت البلدية تمثل أكثر ما تمثل المؤسسة المدنية في الدولة العصرية. (١٤) فقد كان المجلس البلدي يقوم بدور التخطيط والتوجيه والرقابة في حين يقوم مدير البلدية وجهازه التنفيذي بإنجاز الأعمال الموكلة إليه، فاستطاعت إدارة البلدية بذلك أن تلبى فى ذلك الوقت قدرًا كبيرًا من حاجات المواطنين رغم ضآلة حجمها وقلة مواردها آنذاك.(١٥)

وعلى كل حال انتهت الدورة الأولى للمجلس البلدي فى عام ١٩٣٤م، وحان موعد الانتخابات للدورة الثانية فدعي مائتا نائب كويتي من المعروفين لانتخاب اعضاء المجلس البلدي في دورته الثانية.(١٦)

حيث أسفرت نتائج الانتخابات عن التشكيل التالي: الشيخ عبدالله الجابر للرئاسة، والمدير المالي نصف اليوسف، وجاء تشكيل أعضاء المجلس على النحو التالي (خليفه بن شاهين الغانم، ومحمد الحمود الشايع، وجاسمبودى، والسيد على السيد سليمان، ويوسف الحميضى، ومحمد احمد الغانم، العدسانى،

وأحمد الفهد، ومشارى الرضوان حسن).[١٧]

وقد تميز المجلس البلدي فى دورته الثانية، عن نظيره فى الدورة الأولى، ببروز التفاهم بين المخلصين من رجاله والحريصين على الخدمة العامة وعدم تأثرهم برجال القصر والحاشية الذين دأبوا على معارضة جهود الإصلاح . [١٨]

وفى انتخابات المجلس البلدي لدورته الثالثة ١٩٣٦م، كان هناك عشرون مرشحًا فاز منهم كل من (نصف اليوسف النصف، ومحمد محمود الشايع، والشيخ يوسف بن عيسى القناعى، ومشاري الرضوان، وعبدالله العسعوسى، والسيد على السيد سليمان، وعبد المحسن الخرافى، وعبد الرحمن بحر، ومشعان الخضير، ومشاري الحسن، ومحمد الأحمدالغانم، وسليمان العدسانى، وخليفه ابن شاهين الغانم). [١٩]

يبدو أن هذا المجلس لم يستمر طويلًا بسبب اشتداد الصراع بين الوطنيين المطالبين بالإصلاح العام وبين خصومهم فى عام ١٩٣٧مما دفع عددًا من الأعضاء لتقديم استقالاتهم[٢٠] وأثر قبول استقالاتهم قام رئيس البلدية – مستندا إلى قانون البلدية – بإصدار قرار المجلس البلدي في ٥ ربيع الثانى١٣٥٦هـ – الموافق يونيه ١٩٣٧م بإحلال خمسة أعضاء بدلًامن المستقيلين[٢١].

وعلى الرغم من ذلك رفض اثنان من الأعضاء الخمسة الجدد قبول عضوية المجلس. [٢١] ومع ذلك استمر المجلس يمارس صلاحياته التنفيذية ويعقد جلساته المعتادة وأصدر بعض القرارات التنفيذية ذات الأهمية ومنها علي سبيل المثال قرار تحويل الرسوم البلدية التي كانت تفرض على السيارات إلى البترول اعتبارا من ٩ جمادى الأول١٣٥٦هـ الموافق اغسطس ١٩٣٧م، وقرار تعديل الأوزان المعمول بها فى الكويت فى أواخر ربيع الأول ١٣٥٦هـ الموافق ١٩٣٧م كما استكمل المجلس دورته كالمعتاد وفى ١٢ محرم ١٣٥٧هـ الموافق١٣مارس ١٩٣٨م بدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات الدورة الرابعة

للمجلس البلدي[٢٣]) .

كان هذا فيما يتعلق بنشأة المجلس البلدى وتطوره وفاعليته التنفيذية والمعوقات التى صادفت قيامه بدور فاعل فى السلطة التنفيذية فى الكويت.

وكانت الحركات الفكرية والثقافية قد تسربت إلى الكويت بفضل توسع اتصال الكويتيين المستمر بالبلاد العربيه الناهضة وبدأ سوادهم يتذمر لعدم مسايرة الكويت للنهضات العربية في البلاد التي بدأت تسير فى طريق الصحة والحياة وأدركوا إن سبب هذا التخلف إنما يعود لحرمان الكويت من وجود مؤسسة معارف قوية تشرف على التعليم والمدارس وتنفق وتوجه عن سعه. [٢٤]

إثر ذلك بدأ قادة الرأي فى الكويت يدعون إلى وجوب قيام مؤسسة معارف مستقلة ذات ميزانية ثابتة، ولما كانت خزينة الدولة ضعيفة وكانت وقتها لم تألف القيام بالإنفاق على أى خدمات عامة شأنها كل الإمارات البدائية أدركوا أن سعيهم فى الحصول على موافقة الحاكم لتخصيص ميزانيه خاصه بالمعارف سيذهب سدى ما لم يخصصوا من أموالهم ما يقوم بسد النفقات فتوافقوا مع الحاكم على فرض ضريبة خاصة تُجبى على البضائع الواردة بحرًا قدرها نصفًا بالمائة كما فعلواعندما أقنعوا السلطة لدى تأسيس البلدية. [٢٥]

وكان من أكبر الداعين والمتحمسين لهذا الغرض الناشئ عبدالله نجل المرحوم أحمد الصقر وكذلك السيد محمد احمد الغانم وذلك بسبب كثرة اتصال هذين الشابين بالعراق الذى كان يعج حينذاك بحركات النهضة الثقافية وبأفكار القوميةالعربية التي كانت تحيطه من كل جانب.

وعلى الرغم من ذلك تلكأت السلطة الحاكمة في تلبيه هذا الطلب بسبب رفض عناصر المعارضة من الرجعيين من رجال القصر والحاشية الذين كانوا يخشون على مصالحهم من قيام مجلس للمعارف بالكويت.[٢٦]

ومع ذلك لم ييأس أحرار الكويت من تحقيق هذا الطلب ونجحت جهودهم

بعد عامين حيث تقدم السيد محمد أحمد الغانم فى مفاتحة صديقه الشيخ عبدالله الجابر المتصرف باسم أمير الكويت، بعد عدة مناقشات اقتنع الأمير بانتخاب اعضاء لمجلس يشرف على تأسيس المدارس والإنفاق عليها وتوجيهها، فتم ذلك وفاز كل من الآتية أسماؤهم بعضوية مجلس المعارف عبدالله محمد الصقر يوسف بن عيسى القناعى، خليفه بن هاشم الغانم، سليمان العدسانى، مشعان الخضير، السيد على سليمان الرفاعى، مشاري حسن البدر، محمد احمد الغانم، نصف اليوسف النصف، أحمد خالد المشار، سلطان إبراهيم الكليب، يوسف بن عبدالوهاب العدسانى.

وتجدر الاشارة إلى أن رجال القصر والحاشية بزعامة صالح الملا، حاولوا بالقوة إرجاء موعد الانتخابات وعرقلتها بيد ان جهودهم باءت بالفشل بسبب حماس رجال الكويت من الأعيان الوطنيين المخلصين الذين رأوا تلافيًا لما حدث فى انتخابات مجلس البلدية الأخيرة أن تقتصر الدعوة على خمسين نائبا من وجوه الكويت المعروفين يحضرون جميعًا فى ساحه المدرسةً المباركية لإجراء عملية الاقتراع، وقد تم فرز الاصوات بواسطة لجنة مختارة لهذا الغرض حيث تم انتخاب الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيسًا شرفيًا للمجلس. [٢٧]

وهكذا جاء على رأس الهيكل التنظيمي لمجلس المعارف- الذى سمى نظارة المعارف – الشيخ عبد الله الجابر بينما تولى نظارة المعارف الشيخ يوسف بن عيسى القناعى، وسمي "ناظر معارف الكويت "[٢٨] أي وزير المعافى، كما انتخب عبد الملك الصالح سكرتيرا وأمينا للصندوق رئيسا شرفيا.[٢٩]

وتجدر الإشارة إلى أن المسمى الوظيفي للشيخ يوسف بن عيسى القناعى- كما ورد حرفيًا فى مذكرات خالد سليمان العدسانى- كان ناظر المعارف فى الكويت[٣٠]. و يبدو أن هذا الأمر جاء متسقا مع التغيرات التي سادت الوطن العربي فى تلك الفترة، حيث كان المسمى هو المصطلح الرسمى النظارة الذى أطلق على الوزارات فى الوطن العربي إبان الحكم العثماني، وكان

هذا المصطلح هو البديل للدواوين العثمانية في السابق. [٣١]

وقد ارتأى القائمون على مجلس المعارف في الكويت – تحسبًا لحدوث اختلافات بين الأعضاء– ضرورة سن قانون للمجلس يرسم الأسس التى يجرى عليها المجلس، وتم تكليف خالد سليمان العدسانى والسيد أحمد شهاب الدين (مدير المعلمين) بوضع مسودة القانون المذكور وتم إقرار القانون بالفعل حيث تم تحديد صلاحيات كل من رئيس المعارف و مدير المعلمين .

وبالفعل تم إصدار قانون المعارف الذى تكون من تسع مواد نصت المادة الأولى منه على أن يتألف المجلس من ستة أعضاء ورئيس من الأسرة الحاكمة، ومدة المجلس سنتان، وذلك بموجب المادة الثانية حيث تجرى الانتخابات بعد هذه المدة. [٢٣]

وعن اجتماعات المجلس، كان المجلس يعقد جلساته مساء يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع لأن أغلب الأعضاء من التجار الذين لايسمح لهم الوقت بالاجتماع نهارًا. [٣٣] وكانت الاجتماعات تخصص للتداول فيما يطرأ من شئون أو لمناقشة التحسينات المطلوبة وغير ذلك من الأمور ذات الصلة بعملية التعليم، وكانت تنشب الخلافات فى الرأي حول نوعية الترتيبات أو الإصلاحات المطلوبة خاصة لأن الأعضاء يختلفون فى العقلية والإدراك اختلافا واضحًا إلا أن ذلك كان يسوى فى النهاية بروح الود والتسامح . [٣٤]

وكان قرار استقدام مدرسين إلى الكويت – لسد العجز فى أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس– هو أبرز القرارات الميدانية التنفيذية التي اتخذها المجلس بوصفة السلطة التنفيذية المنوط بها هذا الأمر، حيث تم الاتفاق على استقدام مجموعة من المعلمين من فلسطين لهذا الغرض. [٣٥]

وعلى الرغم من النجاحات المحدودة التي حققها مجلس المعارف فى تلك الفترة إلا أن المتربصين له انتهزوا فرصة الخلافات البسيطة التى حدثت بين

فريقين من أعضاء المجلس فى منتصف العام الدراسي الأول من عمر المجلس ليزيدوا الأمراشتعالًا. [٣٦]

وقد تطورت تلك الأزمة وتفاقمت مما عجل بحل المجلس في النهاية، حيث أصدر رئيس المجلس قرارة بحل المجلس قائلًا (إن الإرادة الأميرية صدرت بحل المجلس وإنه لا يملك معها شيئا ولا يعلم ما هي الأسباب). [٣٧]

وقد انعكست آثار حل مجلس المعارف علي هذا النحو علي الحياة السياسية في الكويت بوجة عام ، وعلي جانب هام منها إلا وهو السلطة التنفيذية، حيث قرر فريق من وجهاء الكويت – كانوا أعضاء في المجلس البلدي بالإضافة إلي عضو يتهم في مجلس المعارف بتقديم استقالة جماعية من المجلس البلدي احتجاجًا علي حل مجلس المعارف. [٣٨]

وهكذا يمكن القول إن أزمة مجلس المعارف والتي أدت إلي حله قد عصفت في طريقها بمجلس البلدية – في دورته الثالثة– وأدت بالتالي إلي حله في النهاية، ولما عرض هذا الطلب عارضه بعض الأعضاء، فبدأت الأزمة عندما تقدم بعض معلمى الصفوف الأولية من المعلمين الكويتيين بعريضة يطالبون فيه النظر فى تعديل شئ من الرواتب خلال أشهر الدراسة لأن ذلك قد يخلق بعض الإختلافات مع طالبى الزيادة من المعلمين ويحرض الآخرين على التقدم بنفس الطلب مما قد يؤول أمره إلى حدوث ارتباكات تؤثر على سير الدراسة والمدرسين خاصة وإن ميزانية المعارف المتواضعة لا تتحمل غير الاقتصاد والتدبر لمقابلة الإنشاءات التى تتطلبها المدراس فى بداية العهد الجديد، ووعد كافة المدرسين بإعادة النظر فى رواتبهم فى نهاية العام الدراسى غير إن الفريق الآخر من الأعضاء كانوا يرون الاستسلام وتلبية الطلبات بالنظر لقلة رواتب المعلمين المحلية.

وفي تلك الفترة انتعشت آمال السلطات البريطانية في الخليج – التي كانت تسعي جاهدة لفرض سيطرتها علي مقاليد الحكم في الكويت– مستغلة

الفراغ السياسي الناجم عن غياب السلطة التنفيذية فيه– في التدخل في الأمور الداخلية في الكويت ، وكان هذا الأمر في فترة مقدمات الحرب العالمية الثانية.

حيث استغل بعض الناقمين الحاقدين ذلك الأمر ولجأوا إلي القنصل البريطاني في الكويت الكابتن ديكورى بدعوى التدخل فى الكويت للتخلص من هذا الحال الجائر!! ، ولو تطلب الأمر إخضاع الكويت للحكم الإنجليزي المباشر !!!

ولم يشأ الكابتن ديكوري أن يضيع هذه الفرصة الذهبية التي واتته، فأخذ يرسل رسله وكتبه إلى بعض المثيرين للمشاكل ويمنيهم بتغييرشكل الحكم في الكويت إلى حكم إنجليزي مباشر أو غير مباشر). ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل حرر الكابتن ديكوري عدة تقارير إلى المقيم البريطاني فى الخليج يصف له ما اسماه استياء الناس المتزايد وغير ذلك من الأمور ضد الحاكم، كما أنه بدأ يستدرج بعضًا من أفراد الأسرة الحاكمة ويمنيهم بتوسط الحكومة البريطانية لزيادة مخصصاتهم المالية وأنصافهم كما يقول من أميرهم "!! [٣٩]

وجاء التنفيذ العملي لخطة الاستعمار البريطاني فى الهيمنة على الكويت بتحرير عريضة بالطلب من وجهاء الكويت " خمسون شخصا" موقعة منهم وإرسالها إلى الحكومة البريطانية، بطلب تغيير الحكم فى الكويت إما بتعيين مستشار إنجليزي يدير كافة شئون الإمارة على منوال ما هو موجود فى البحرين، أو إلحاق الكويت مباشرة بالتاج البريطاني شبيهًا بنظام الحكم القائم فى عدن حينئذ . [٤٠]

يبدو إن جميع مقترحات الانجليز ذهبت إدراج الرياح، ولم تجد لها آذانا صاغية لدى احرار الكويت، الذين طلبوا من القنصل مساعدتهم فقط فى تهيئة نوع من أنواع الحكم الديمقراطي الذى تمثل فيه إرادة الشعب على أن تبقى الأسرة الحاكمة هذا الرمز الأعلى للحكم كما هوالحال في إنجلترا. [٤١]

على هذا النحو سارت الأوضاع السياسية داخل الكويت، لذلك نادى الوطنيون فى منتصف عام ١٩٣٧م الى انقاذ البلاد من الأخطارالتي تحيق بها، وشكلوا جمعيه سرية سميت (الكتلة الوطنية) التى واصلت نشاطها فى الصحف وتوزيع المنشورات السرية التى كانت تطبع فى البصرة، وتوزع فى شوارع الكويت تحض الجماهيرعلى المطالبة بالإصلاح. (٤٢)

ومما لا شك فيه أن هذه الجمعية كانت من نتاج الوعى الفكري والنضج الوطني الذى كان قد برز فى الكويت واخذ فى التأجج والانتشار بين كافة طبقات الشعب(٤٣).

وتكشف الوثائق البريطانية النقاب عن إصرار بريطانيا على فرض هيمنتها على الكويت وتدخلها السافر فى شئونه الداخلية رغم تنامى تيار الحركة الوطنية وتصاعده، من خلال الكتاب الرسمي الصادر من المقيم البريطاني فى الخليج إلى القنصل البريطاني فى الكويت، يطلب منه تبليغ حاكم الكويت باسم جلالة الملكة البريطانية (مذكره شفوية) مفادها ما اسماه (استياء الأهالى من فوضى الاحكام فى الكويت) وأنها -اى الحكومة البريطانية- لا تستبعد أن تتسرب موجات الديمقراطية إلى أذهان الكويتيين لذلك فإنها تشير على سمو الحاكم بأن يعمل على اشراك رعاياه ومشاورتهم فى إدارة شئون البلاد. (٤٤)

وهكذا فرض التوتر الدولي الذى سبق الحرب العالمية الثانية على بريطانيا بأن تغير موقفها تجاه الحركة الوطنية الكويتية، حيث كانت تخشى من إن تستغل إذاعات الدول المنافسة لها (دول المحور) الأنباء حول هذه الحركات فى الدعاية ضد بريطانيا وبخاصة إذاعة (بارى الايطالية). (٤٥)

وقد جاء في حاشية المذكورة سالفة الذكر ملاحظة مفادها (بما أن الحالة فى الكويت ربما تستدعى وجود مستشار إنجليزي إلى جانب الأمير فالحكومة البريطانية يسرها إن تعرف رأى سموه في ذلك. (٤٦)

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أن بريطانيا سعت كذلك لإبلاغ الشيخ أحمد تحذيرا مفاده بأنه إذا لم يتحرك لإصلاح إدارته فإنها ربما تتدخل لإصلاحها بنفسها. (٤٧)

ويبدو أن الشيخ أحمد الجابر لم يستجب للتحذيرات البريطانية، ورفض الانصياع لها مما دفع الوكيل البريطاني المدعو الكابتن ديكوري الى تصعيد لغة أو سقف التهديدات والتحذيرات حيث أبلغ الشيخ أحمد بوضوح بأن بريطانيا قد تضعه فى قائمه الحكام المستبدين، وإنها مهتمة بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى الإدارة لأن تدفق العائدات النفطية المتوقع يجب أن ترافقه إصلاحات إدارية، وأنه إذا كان راغبا في إدخال إصلاحات فإن بريطانيا مهتمة بالاطلاع عليها!!. (٤٨)

وفى سياق متصل كان أحرار الكويت قد استشعروا الخطر، فبدأوا فى اتخاذ الخطوات العملية لمواجهة هذا الأمر بتفعيل فكرة الكتلة الوطنية، والعمل على تنفيذها، ورأوا أن يقتصر أعضاؤها على اثنا عشر عضوًا من السادة (مشعان الخضير، والسيد على سليمان، وسليمان العدسانى، وعبدالله الصقر، وعبداللطيف محمد الثنيان، ويوسف الصالح الحميضى، وسلطان الكليب، ويوسف المرزوق، وعبد العزيز حمد الصقر، وحمد صالح الحميضي، وخالد سليمان العدسانى) (٤٩)

وقد أقسم الأعضاء اليمين على الإخلاص لمبادئ الجمعية وأسرارها(٥٠)، واقتصرت مبادئ الكتلة على نقطتين هما :

- المطالبة بقيام مجلس تشريعي علي أساس انتخابات حرة شريفة.
- يناط بهذا المجلس كافة الصلاحيات للإشراف علي شئون الإدارة (٥١)

وهكذا يتضح أن هدف الكتلة الوطنية كان المطالبة بحكم نيابي في الكويت، فى تلك الفترة المبكرة نسبيًا لتحقيق العدالة وإرساء قواعد الحريه

والرخاء ودفع عجلة التطور والتقدم في البلاد .

ولذا بدأ تحرك أفراد الكتلة الوطنية على الصعيد الميداني، وتقدموا بمجموعة مطالب للتنمية لتحسين الأحوال الاقتصادية والمدنية والتعليمية، حيث تم رفع تلك المطالب إلى الشيخ أحمد الجابر فى ١١ ابريل ١٩٣٨م . (٥٢)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد اجتمع كل أعضاء الكتلة- بعد أن أعلنت عن نفسها – وكانوا عشرة، وقد تغيب عن الاجتماع عبد الله الصقر، وحمد الحميضى لعدم وجودهما بالكويت، وقر رأى الجميع على انتداب وفد لمفاوضة الشيخ أحمد الجابر، ووقع الاختيار على الحاج محمد الثنيان الغانم، وسليمان العدسانى وعبدالله الجابر، على إن يكون الأول رئيسًا، وتم مقابلة أمير البلاد ورفعوا كتابًا ببعض المطالب الخاصة بالإصلاح والتأكيد على الحكم بالشورى وتشكيل مجلس استشاري منتخب . (٥٣)

وبالفعل ألفت الكتلة الوطنية الوفد المذكور ورافقهم الشيخ فهد السالم إلى الشيخ أحمد الجابر بدلًا من أخيه الشيخ عبد الله السالم الذى علم مسبقًا باستجابة الشيخ أحمد الجابر لطلبات الكتلة، وبالفعل استجاب الشيخ أحمد الجابر لمطالب الكتلة، ووافق على ما جاء فى عريضتها وذلك رغبة منه فى تهدئة النفوس وإرضائها واحتواء مطالب الكتلة الوطنية حتى لا يستغل الأمر ويحدث ما لا يحمد عقباه. (٥٤)

كما لقيت الحركة تشجيعًا وتأييدًا من ولى العهد الشيخ عبدالله السالم الصباح وأخيه الشيخ فهد السالم، وبناء على موافقة الأمير حث الشيخ عبدالله السالم الوفد- الذى رفع كتاب الكتلة الوطنية إلى الأمير- على الإسراع بإجراء الانتخابات كي لا يفسح المجال للتحزبات العنصرية، كى لا يظهر بوادر تصرفات حزبية غير مستحبة، وقد أيده في ذلك الشيخ يوسف بن عيسى القناعى، وتألفت لجنة نزيهة لاختيار الناخبين اللائقين ودعوتهم لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي. (٥٥)

وعلى أثر ذلك تشكلت اللجنة من الحاج أحمد الحميضى، والشيخ يوسف ابن عيسى القناعى، والحاج محمد الثنيان، وفى الموعد المحدد تمت الانتخابات بحضور كافة الناخبين بإشراف لجنة جديدة مختارة من الجميع لأن أغلب أعضاء اللجنة السابقة رشحوا أنفسهم فى المجلس وأعلنت النتيجة وتم انتخاب الشيخ عبد الله السالم الصباح لرئاسة المجلس. (٥٦)

وقد عقد المجلس أولى جلساته فى ٢ يوليو ١٩٣٨م، وتم اختيار يوسف القناعى نائبًا لرئيس المجلس الشيخ عبد الله السالم، كما تم وضع مسودة لقانون أساسى لتنظيم اعمال المجلس، ويكون بمثابة أول دستور للبلاد يتكون من خمس مواد أساسية، وتتضمن مقدمته وصف العلم الكويت، وتحديد مدينة الكويت كعاصمة للبلاد وكذلك أكدت المواد احترام المعاهدات الموثقه مع بريطانيا، وأن الكويت خاضعه لحمايتها(٥٧).

وقدنص القانون الذى اقره المجلس التشريعي على المواد التالية :.

* **المادة الأولى:** الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين

* **المادة الثانية :** علي المجلس التشريعي ان يشرع القوانين التالية قانون الميزانية، لتنظيم جميع واردات البلاد ومصروفاتهاوتوجيهها بصورة عادلة إلا ما كان من أملاك (الصباح الخاصة) فليس للمجلس حق التدخل فيه. قانون القضاء، قانون الأمن العام. قانون المعارف، قانون الصحة والمراد به سن قانون صحى يقي البلاد وأهاليها، تنهج فيه نهج أخطار الأمراض والأوبئة أيا كان نوعها.

وقانون العمران، قانون الطوارئ.

***المادة الثالثة:** مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات و الامتيازات الداخلية والخارجية وكل أمر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا إلا بموافقة المجلس التشريعي حتى تشكل هيئة المحكمة المذكورة تناط بمجلس

الأمة وإشرافه عليه.

***المادة الرابعة:** بما ان البلاد ليس فيها محكمة استئناف فإن مهام مستقلة لهذا الغرض التنفيذى فى البلاد. (٥٨)

***المادة الخامسة:** رئيس المجلس التشريعي هو الذى يمثل السلطة.

وقد استشعرت بريطانيا الخطر إزاء القانون الأساسي (الدستور)وعملت على أن تبقى وظيفة المجلس تشريعية لا تنفيذية بحيث يكون رأيه استشاريًا فقط في الأمور التنفيذية، وأن تبقى العلاقات معها مسئولية الشيخ أحمد الجابر وحدة مع محافظها على التوازن فى علاقتها بالمجلس. (٥٩) كما إنها أبلغت الشيخ أحمد الجابر إنها تريد المحافظة على مستوى العلاقات البريطانية الكويتية بعد إنشاء المجلس كما كانت في الماضي، وإلا يكون هناك تغيير فى الترتيبات المتعلقة بالشئون الخارجية، كما هو متفق عليه بين الجانبين في عام ١٨٩٩، وطلبت أن تطلع على أى قانون يقدمه المجلس فيما يتعلق بالشئون الخارجية قبل اقراره من الشيخ أحمد الجابر. (٦٠)

ولم يقف أمر تدخل بريطانيا السافر في شئون الكويت الداخلية عندهذا الحد، بل إنها تحفظت كذلك على المادة الثالثة من القانون الأساسي- التي تنص على إن المجلس هو المرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية- والخامسة- التي تنص على إن رئيس المجلس يعد ممثل السلطة التنفيذية فى البلاد- وعدت ذلك الأمر يشكل خطورة بالغة على مصالحها، حتى لو تخلى المجلس عن النظر فى الشئون الخارجية لأن السلطات التنفيذية في الشأن الداخلي تؤثر بالضرورة على الشأن الخارجي . (٦١)

إزاء ذلك حاول الشيخ عبد الله السالم- ولى العهد- طمأنة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (دي كوري) بأنه ستكون هناك فترة انتقالية مدتها عام واحد من تاريخ نشر (القانون الأساسي) تتيح لبريطانيا الاعتراض على بعض النقاط أو تقديم اقتراحات أو تعديلات أخرى. (٦٢)

وبالرغم من ذلك قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج المدعو فويل بزيارة الكويت في الرابع من أكتوبر ١٩٣٨م ليتابع عن كثب التغييرات الجديدة والتقي خلال الزيارة الشيخ أحمد الجابر أمير البلاد، وولي عهده الشيخ عبدالله السالم، وكذلك أعضاء المجلس التشريعي. (٦٣)

وعلى هذا النحو سارت محاولات الاستعمار البريطاني في الخليج قدما لتحقيق أهدافه المنشودة، حاول فى بداية الأمر تعيين مستشار إنجليزي يدير كافة الأمور في البلاد ويتولى رئاسة السلطة التنفيذية على نحو ما كان موجودًا في البحرين آنذاك، أو إلحاق الكويت بالتاج البريطاني شبيهًا بنظام الحكم المعمول به فى عدن آنذاك، ولما باءت محاولاته بالفشل أمام معارضة أحرار الكويت، لجأ إلى أسلوب آخرمدعيًا حرصه على مشاركة المواطنين في الحكم، بدعم وتأييد فكرة المجلس الاستشاري، يبدو إنه استشعر الخطر عند ظهور فكرة الدستور وعمد لتقويض فكرته وإجهاضها في مهدها أو تفريغ ذلك الدستور من محتواه بالأعتراض على المادة الثالثة– التي تنص على أن مجلس الأمة التشريعي هو المرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، والمادة الخامسة– التي تنص على إن رئيس المجلس التشريعي هو الذى يمثل السلطة التنفيذية في البلاد– وذلك بهدف السيطرة الكاملة على كافة أمور الكويت الداخلية والخارجية.

على الرغم من كل تلك المحاولات التي باءت بالفشل، يمكن القول إن الكويت قد شهدت فى عام ١٩٣٨م تجربه ديمقراطية رائدة فى المنطقة بقيام المجلس التشريعي المنتخب ومنحه صلاحيات واسعة، كما قدم مشروع دستور حمل عنوان القانون الأساسي للكويت. (٦٤)

وعلى الصعيد النظري تعكس لنا نصوص القانون الأساسي– الذى طلبته الكتلة الوطنية ووافق عليه الشيخ أحمد الجابر، والذى يعد وثيقة تاريخية غاية

فى الأهمية، الدور التنفيذي الذى قام به المجلس التشريعي حيث نصت المادة الثانية منه- كما مر بنا – على تشريع العديد من القوانين ذات الصلة (بالميزانية والقضاء والأمن العام والمعارف والصحة والعمران والطوارئ) وغيرها وكل هذه التشريعات من اختصاصات السلطة التشريعية في عصرنا الحالي

وعلى الصعيد الميدانى التطبيقى (التنفيذى) جاءت الترجمة الحقيقية لتلك القوانين النظرية فى مجموعة الإنجازات والإصلاحات الميدانية التى شملت معظم نواحى الحياة فى الأمور المالية والتعليمية والقضائية والأمنية والعمرانية والفكرية. (٦٥)

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد شكل أعضاء المجلس التشريع بعدة لجان تنفيذية لمتابعة إنجاز المهام المطلوبة والإشراف على سير الأعمال والمصالح العامة وهى لجان اختصاصية للشئون السياسية والمالية والعمرانية والمعارف وغير ذلك من اللجان التى تتطلبها حاجة الكويت، وجعل للمجلس الكلمة العليا والأخيرة والقول الفصل فى المصادقة على قرارات تلك اللجان(٦٦).

ومن أبرز الإنجازات التي حققها المجلس التشريعي في تلك الفترة، فصل الموظفين المرتشين، وإحلال الشباب النزيه بديلًا عنهم، إصلاح أنظمة القضاء والمحاكم وتقنين مجلة الأحكام الشرعية لتكون وحدها مصدرًا لكافة الأحكام الشرعية ليس للقاضي إن يتأول فيها ويجتهد الآراء والفتاوى المتناقضة طبقًا لميوله والمؤثرات الخاصة، وتعيين الوجيه (مرزوق البدر) مستشارًا عرفيا ومعاونًا لحاكم المحكمة العامة، وكذلك توسيع نطاق المعارف وإضافة نصف واردات مصلحة النقل والتنزيل – التي تم تأميمها- وأعادت أوراق المساهمة للكويتيين المكتتبين بعد أن كان الجشعون يحتكرون لأنفسهم جميع أسهمها وكانت تدر عليهم مالًا لا يحصى. (٦٧)

وهكذا يمكن القول فى إطار المهام المنوطة بالمجلس التشريعى من خلال القوانين التى أصدرها، واللجان التى شكلها، والإنجازات الميدانية التنفيذية

التى حققها – أن مركز الثقل فى (السلطة التنفيذية فى الكويت) قد انتقل اعتبارًا من عام ١٩٣٨م من المجلس البلدى إلى المجلس التشريعى.

وقد وضح هذا الأمر بجلاء من خلال ما نصت علية المادة الخامسة من القانون الأساسي على (أن رئيس مجلس الأمة التشريعى هو الذى يمثل السلطة التنفيذية فى البلاد) [٦٨] وواضح أن هذه الوثيقة الدستورية (القانون الأساسي) لم تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وذلك بجعلها[٦٩] رئيس المجلس التشريعي هو الذى يمثل السلطة التنفيذية فى البلاد إذ يبدو أن أعضاء المجلس لم يعوا فكرة الفصل بين السلطات، وهذا فيه تداخل بين السلطات وعدم محاسبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية . [٧٠]

وعلى الرغم من تلك الإنجازات التي تحققت في عهد المجلس التشريعي إلا أن الكويتيين لم يهنوا به طويلًا حيث تم العصف به وحل قبل فوات ستة اشهر على قيامه.

ومن الممكن رصد العوامل التي أدت إلى حل المجلس التشريعي فيما يلى:

- عدم استطاعة المجلس خلق وعي ديمقراطي بين الجماهير الذين اعتادوا علي نوع من الحكم والولاء، بل إنهم لم يتصوروا أن المجلس إنما جاء ليحكم بدلا من الشيخ ويحل محل الأسرة الحاكمة التي اعتادوا الولاء لها.[٧١]
- معارضة الفئات التى تضررت مصالحها من إصلاحات وقرارات المجلس التى سحبت منها الامتيازات والاحتكارات.[٧٢]
- معارضة بريطانيا للمجلس لأنها لم تكن تريد إن يتجاوز دوره في النصح والإرشاد، أو النظر فيما يتعارض مع بنود الحماية البريطانية[٧٢] بالإضافة إلى تخوفها من الوطنيين علي نفوذها ومصالحها فضلا عن الذعر الذي أصابها بعدما شاهدوا انتقال العدوي إلي جميع الشعوب العربية والهندية

الخاضعة لنفوذها[٧٤]، فضلا عن تخوفها من تهديد مصالحها فيما يتعلق بالنفط المتوقع تدفقه بكميات كبيرة[٧٥].

- معارضة الشيعة للمجلس لأنهم حصلوا على حق التصويت دون الترشيح مما أشعرهم بوجود تفرقة بينهم وبين السنة وذلك بالرغم من عدم وقوع الظلم عليهم. [٧٦]
- رأى المحافظون إن إصلاحات المجلس لا تتماشى مع تقاليد مجتمعهم المحافظ لاسيما فيما يتعلق بالنساء. [٧٧]
- ظهور الانقسام بين أعضاء المجلس أنفسهم نتيجة لظهور جماعة من المتطرفين بينهم ممن تمادوا في سعيهم لتركيز السلطة في يد المجلس، وممن اتضحت ميولهم للعراق. [٧٨]
- سعى الصحافة العراقية- بدعم من الحكومة العراقية – لتصعيد الأزمة وتعميق الخلافات بين أحمد الجابر والمجلس. [٧٩]

وعلى الرغم من تلك الاعتبارات سالفة الذكر، إلا أن تلك الفئات مجتمعة لم تكن قادرة على تنظيم جهة مناوئة للمجلس، وبالتالي الدفع بالحاكم وطمئنت بعدم حدوث مشاكل فيما لو اتخذ قرار الحل. لذلك يمكن القول إن البريطانيين كانوا هم القوة الوحيدة التي كان باستطاعتها إعطاء الحاكم الضمانات المطلوبة فيما لو حدث أي صدام مع المجلس ومؤيديه، من هذا المنطق فقد تحرك الحاكم بشكل قوى وحل المجلس. [٨٠]

إثر ذلك عادت موازين القوى إلى ما قبل فترة المجلس التشريعي، حيث السلطة شبه المطلقة للحاكم، بل إن تلك الأحداث أدت إلى تركيز أكثر للسلطة، وتحجيم مبدأ الحكم المشترك إلى أجل غير مسمى، وقد حاول الشيخ أحمد الجابر إن يؤسس مجلسًا آخر، ولكن مع احتفاظه بحق الأعتراض على أى قرار، وتمت الدعوة إلى انتخابات اخرى فاز فيها أغلبية الأعضاء السابقين للمجلس المنحل الذين أعلنوا رفضهم التام لتقليص صلاحيتهم فى اتخاذ

القرارات وقد ترتب على ذلك قيام الشيخ أحمد الجابر مرة اخرى بحل المجلس من جديد[٨١] وقام بمحاولة أخرى لعلاج تلك الأزمة بإنشاء مجلس استشاري أعضاؤه معينون من قبله وضم ١٤ عضوا تسعة منهم من الأهالي والباقون من الأسرة الحاكمة وتولى رئاسته الشيخ عبدالله السالم الصباح[٨٢] بيد إن هذا المجلس الأخير مات ميته طبيعية نظرًا لعدم جديته وعدم وجود صلاحيات محددة له. [٨٣]

ومن المؤكد إن مجيئ أعضائه بالتعيين أفقده التأثير المطلوب وحرمه من أن يحظى باحترام شعبى كما كان للمجلسين التشريعيين الأول والثاني أو حتى مجلس الشورى الأول . [٨٤]

وهكذا عاشت الكويت حالة من الانفراد بالسلطة لأن تشكيل المجلس بالتعيين– عد بمثابة إجراء شكلي لذا لم ينجح. [٨٥]

وعلى كل حال تلى أحداث ١٩٣٨م– التي تعرف فى التاريخ الكويتي بسنة المجلس – أن شهدت البلاد هدوءًا سياسيًا منقطع النظير[٨٦] (حيث ابتعد الناشطون عن التفكير في قيام حركات وطنية أو سياسية وساعد على ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م) حيث انشغل الناس في التفكير في ويلاتها وتداعيتها التي تواصلت سنوات. [٨٧] بالإضافة إلي أن نشوب تلك الحرب غير موازين قوي عديدة وكذلك الموقف البريطاني الذي تغير بشكل يناهض التحولات الديمقراطية. [٨٨]

وإلى جانب تلك الحرب كانت هناك عوامل أخرى اسهمت فى فرض الهدوء على الحياة السياسية فى الكويت أهمها وفاة الملك غازي ملك العراق عام ١٩٣٩م وهدوء الثورة نسبيًا فى فلسطين، والإجراءات القمعية التي طالت افراد الكتلة الوطنية فى الكويت[٨٩].

ويمكن القول – إزاء التطورات التي شهدتها الساحة السياسية الكويتية فى

أعقاب حل المجلس التشريعي وانتهاء دوره التنفيذي بالتالي- أن مركز ثقل (السلطة التنفيذية) فى الكويت قد انتقل مرة أخرى من المجلس المنحل إلى مجالس البلدية والمعارف تلك المجالس التى كانت قد توارت في فترة ظهور المجلس التشريعي.

لذا حاولت بريطانيا تشديد قبضتها على الكويت في أعقاب حل المجلس التشريعي الأول في ديسمبر ١٩٣٨م، وفى أعقاب حل المجلس التشريعي الثاني في نفس الشهر، حيث اقترح الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (الكابتن ديكوري) تعيين مستشار إنجليزي في الكويت سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، بيد أن الشيخ أحمد الجابر رفض هذا العرض موضحًا إنه إذا احتاجت حكومة الكويت في المستقبل إلى مستشار لأية دائرة من دوائرها فإنه سيراجع السلطات البريطانية في الأمر، ويسترشد برأي الوكيل السياسي، أما بالنسبة للاقتراح الخاص بانتداب خبير بريطاني لتنظيم الجمرك، فقد بين الحاكم إنه لا يرى ما يدعو إلى ذلك، ولكن إذا اقتضى الأمرفسيكون لإرشادات المقيم البريطاني في الخليج الاعتبار الأول في تعيين مثل هذا الخبير(٩٠).

ورغم ذلك لم تتوقف السلطات البريطانية فى الخليج، وبتعليمات من الحكومة البريطانية، عن محاولاتها اقناع حاكم الكويت بضرورة الموافقة على تعيين مستشار خاص للشئون المالية. (٩١)

ولما كان الشيخ أحمد الجابر والشعب الكويتي يعقدون آمالًا طموحة على استقلالهم ولدى الشيخ أحمد الجابر خططًا طموحة لإصلاح المدينة وإقامة المباني والمستشفيات والمدارس، وإذا فرض عليهم تعيين مستشار فلن يتعاونوا معه وبالتالي لن يكون لوجوده في بلادهم فائدة. (٩٢)

وكانت القضية المهمة التى تشغل بال بريطانيا فى تلك الفترة تكمن فى كيفية انفاق العائدات النفطية المتوقعة، مع ضرورة إن تكون لها أى بريطانيا- سيطرة وإشراف على عمليات الإنفاق، وكان رأى الانجليز ان مشروعات

تخطيط المدينة وتنميتها ستمتص جزءا كبيرًا من العائد، ولكن من غير المتوقع أنً تجارى هذه النفقات التزايد فى حجم دخل النفط، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تعيين مستشار مالي في الكويت لكى يمنع وقوع أخطاء جسيمة. (٩٣)

وتجدر الإشارة إلى أن الكويت شهدت في تلك الفترة حركة عمران كبيرة تمثلت في إنشاء بعض المرافق العامة، إذ افتتح مستشفى جديد، وتم شق بعض الطرق الجديدة فى المدينة، ولذا ظهرت مشكلة عدم وجود خبرات إدارية وفنية وعلمية متخصصة تتناسب مع الثروة الهائلة من النفط، وكان الشيخ عبدالله السالم ولى العهد آنذاك هو المسئول عن المالية، ولا يؤيد تعيين مستشار مالي، ولم تكن السلطات البريطانية تطمئن له، فقد وصفه المقيم السياسي البريطاني أنه زعيم المعارضة حيث كان أول رئيس مجلس تشريعي فى الكويت ١٩٣٨م، ومن ناحيتها كانت السلطات البريطانية قلقة من جراء موقف ولى العهد، كما أنها كانت تريد إلا تسلم الشئون المالية لشخص لا تطمئن إليه(٩٤).

ومما لاشك فيه إن بنيان الكويت ووضعها الاقتصادي قد تغيرتغيرًا كبيرًا بعد تصدير النفط فتحولت الكويت من بلد فقير إلى أغنى دول العالم بالنسبة لعدد السكان والمساحة بها، بحيث أصبح دخل الفرد فيها أكبر دخل للفرد فى العالم فى تلك الفترة(٩٥) وعلى الرغم من ذلك لم يكن للكويت – في عام ١٩٤٦م– عندما بدأت تتلقى عائدات النفط إدارة تنفيذية منظمة ونظام سليم للموازنة، حيث كانت الأموال تخصص لدوائر الدولة دون إتباع إجراء رسمي من إجراءات الموازنة. (٩٦)

ويعتبر بعض المؤرخين إن إنتاج النفط وتصديره عام ١٩٤٦مكان إيذانًا بمرحلة جديدة من التطورات أطاحت بملامح المجتمع الكويتى القديم وأدارت عجلة التطور الحديث(٩٧) إلا إن للدكتورة ميمونه الخليفة الصباح رأيًا اخرًا– ونحن نتفق معها فيه– مفاده إن البداية الحقيقية لذلك الأمر سبقت تصدير

النفط بزمن طويل حيث نضجت ثمار الوعى واليقظه التى نتجت عن تلك التيارات القومية والوطنية والفكرية التى اجتاحت الكويت فى الثلاثينيات من القرن الماضى حيث ظهرت المطالب الإصلاحية ورغبة الشعب فى المشاركة فى الحكم واتباع الكويت للنظم الديمقراطية، وما تمخض عن ذلك بإجراء إصلاحات إدارية هامه والموافقة على مشاركة الشعب فى الحكم بقيام مجلس منتخب هو المجلس التشريعى١٩٣٨م وما حققه هذا المجلس رغم قصر عمره من مكاسب وطنية وتنظيمية وإصلاحية وتشريعية للقانون الأساسى الذى يعد أول دستور قانونى للكويت، بالإضافة إلى قيامة بتطوير المؤسسات السياسية فى الكويت، وإدخال التنظيمات فى مجال الإدارة والتعليم والصحة والاقتصاد والقضاء والعمران وميزانية البلد والجوازات والهجرة والبلدية والجمارك. (٩٨)

وقد فرض التغير الاقتصادى الذى نشأ عن استغلال النفط فى الكويت وما صاحب ذلك من توافد عشرات الآلاف من الأيدى العاملة سعيًا وراء فرص العمل التى توفرت وأملًا فى الحصول على دخول تعتبر من أعلى الدخول فى العالم، وما أسفرت عنه تلك الهجرة من تغير المكونات السكانية العرقية القبلية فى الكويت، وإن يفقد النسق السياسى التقليدى خصائصه وقدرته على السيطرة على المكونات السكانية للإمارة فيما بعد التغيير وظهرت الحاجة إلى تنظيم سياسى جديد يتلائم مع التوسع فى النشاط الاقتصادى، بل التحول من اقتصاديات الاستهلاك والنقل البحرى والتجارة والصيد إلى اقتصاديات الإنتاج الصناعى والمشروعات الحديثة حيث فرض ذلك التغير إعادة تنظيم الإدارة والسلطة السياسية لتلائم الاوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة . (٩٩)

أثر ذلك تحرك رجالات الكويت حيث تم تشكيل لجنة لإصلاح الدوائر الحكومية فى عام ١٩٤٦م من السادة (يوسف الحميضى، وخالد الزيد، ونصف اليوسف، وعبد الحميدالصانع، وعبد المحسن الخرافي) وقد باشرت أعمالها فور تشكيلها وذلك فى النظر تدارس أحوال الدوائر الحكومية القائمة وإنشاء دوائر اخرى والعمل على تحسينها من حيث التنظيم والأداء، وقد اقترح محمد النصف

تعيين مهندس لبناني (جان صور) مديرًا لدوائر الأشغال العامة.[١٠٠]

ولم تبد الحكومة البريطانية اعتراضها على تشكيل اللجنة سالفة الذكر، بل شجعت الإصلاح فى كافة جوانبه، بما فيه تنظيم الأمورالإدارية، إلا أنها اعترضت على المهندس اللبناني المقترح لإدارة الأشغال وأوضحت على لسان وكيلها السياسي فى الكويت بأنه ليس لديها اعتراض إذا عينت الكويت موظفًا فلسطينيًا، وأثر ذلك عُيِّن مهندس فلسطينى من مدينة القدس وباشر عمله بإنشاء سكن للممرضات ومبنى إدارة الجمارك والجوازات وآخر لإدارة الأمن العام. [١٠١]

كذلك قدمت الحكومة البريطانية مساعداتها فى المجالين الداخلى والخارجى ففى المجال الداخلى استجابت الحكومة البريطانية لطلب من الشيخ أحمد الجابر بإرسال ثلاث مستشارين للعمل على تنظيم الدوائر الحكومية وإصلاحها، بعد أن كانت حركة الإصلاح والتنظيم تسير بصورة استمرارية للإصلاحات والتنظيمات التى بدأها المجلس التشريعى وبدون خطط مدروسة ومتكاملة للإصلاح ثم إزداد عدد المستشارين الأجانب فيما بعد.

وكانت لجنة إصلاح الدوائر الحكومية التى تألفت١٩٤٦م قد تقدمت بمشروع لتنظيم الكويت أبقى على الدوائر الموجودة من قبل وهى البلدية والمعارف والصحة والأوقاف، واستمرت السلطة التنفيذية بيد الحاكم الذى هو رئيس الدولة يعاونه فى القيام بأعباء السلطة عدد من الشيوخ من الأسرة الحاكمة. [١٠٢]

ومع تزايد إنتاج النفط في الكويت، وارتفاع عائداته تقدم المقيم السياسي البريطاني فى الكويت باقتراح عرضه على الشيخ أحمد الجابر، مفاده أنه قد حان وقت إصلاح مالية الكويت، وكان جواب الشيخ أحمد بإنه سيحاول إدخال الإصلاحات المطلوبة، وإذا فشلت محاولاته فسيطلب حينئذ من السلطات

البريطانية أن تجد شخصًا يساعده فى تحقيق ما يريد من إصلاحات، ولكن الإنجليز رغم هذا الموقف الصريح لم يتوقفوا عن الإلحاح على حاكم الكويت من أجل الموافقة على تعيين مستشار[١٠٣] مما دفع الحاكم إلى إبلاغ المقيم السياسي فى نوفمبر ١٩٤٧م فى طلب مستشارين بريطانيين للمالية والجمارك والشرطة، ويسره أن يتلقى قوائم بأسماء المرشحين، وفى شهر مارس ١٩٤٨م أخبر حاكم الكويت المقيم السياسي إنه يريد مستشارًا ماليًا ولكنه طلب من السلطات البريطانية إلا تتعجل فى ذلك[١٠٤].

وقد استحسن المقيم السياسي موقف حاكم الكويت وكان رأيه إن الحاكم نجح –بعد فترة حكمه الطويلة– في إقرار سلطته الشخصية وفرض القانون والنظام فى الكويت، كما إنه عند قبوله بتعيين طبيب أمريكي للإشراف على الخدمات الصحية فى الكويت دليلًا على أنه يرغب فى الحصول على مساعدة مستشارين غربيين، لتحسين الإدارة فى بلاده. [١٠٥]

ويفسر المقيم السياسي تردد الشيخ أحمد في قبول تعيين مستشارين بريطانيين فى تلك الفترة بأنه يعود إلى تدهور مركز الإنجليز على أثر انسحابهم من الهند ومن أماكن أخرى فى العالم، كذلك بسبب ظهور حركات التحرر المناوئة لهم في البلاد العربية ومن أجل ذلك رأى إنه لا بأس من استمراره فقط فى تذكيره كل شهرين أو ثلاثة ويطرح عليه اقتراح تعيين مستشارين لمساعدته. [١٠٦]

إزاء ذلك كان رأى المقيم السياسي البريطاني إنه لا يجب التركيز على تعيين مستشار مالى يقيد نفسه في الأمور المالية البحتة، بل يقدم النصح فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأنه لا ينبغى أن يكون موظفًا تنفيذيًا بل مستشارًا، وإلا يحاول أن يظهر نفسه وكأنه الحاكم الفعلي، كما حدث في البحرين وعليه أن يزاول سلطات واسعة فى الظل، وإلا يتدخل بين الحاكم وشعبه[١٠٧].

وعلى كل حال لم تفلح محاولات الإنجليز فى إقناع الحاكم بقبول تعيين مستشار مالى، وإنما أفلحت فى تعيين أطباء، ومشرفة صحية للنساء والأطفال كما طلب الحاكم المزيد من الأطباء من بريطانيا، كما وافق على تعيين ضباط بريطانيين للشرطة يقتصر تعاملهم مع الأشخاص الأجانب الخاضعين لسلطة الوكيل السياسي(١٠٨).

وهكذا لم تتمكن السلطات البريطانية– في إطار سعيها للهيمنة على السلطة التنفيذية في الكويت– من تعيين مستشار عام أو مالي فى الكويت حتى وفاة حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر في يناير ١٩٥٠م بسبب حرصه على استقلالية بلاده. (١٠٩)

مما تقدم يمكن القول أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م) التى أكتوى بويلاتها معظم بلدان الوطن العربى، قد ألقت بظلالها الكثيفة على الوضع الداخلى فى الكويت، وانعكس الأمر بطبيعة الحال على سياسة بريطانيا الاستعمارية فيه.

ويمكن تقسيم أسلوب السياسة الاستعمارية البريطانية فى الكويت إلى قسمين القسم الأول فى فترة مقدمات تلك الحرب فى النصف الثانى من عقد الثلاثنيات من القرن الماضى، حيث فرض التوتر الدولى المصاحب لتلك الفترة على بريطانيا – التى كانت تسيطر على الكويت ضمن معاهدات الحماية١٨٩٩م– إحكام قبضتها على الكويت بدعوى خشيتها من تأثر الكويت بالتيارات الوطنية فى البلاد المجاورة، وتم ذلك خلال محاولاتها إما فرض تعيين مستشار إنجليزى يدير كافة شئون الإمارة ويتولى بالطبع السلطة التنفيذية فيها أسوة بالبحرين آنذاك، أو بإلحاق الكويت مباشرة بالتاج البريطانى شبيهًا بالنظام المعمول به فى عدن فى ذلك الوقت، ولما باءت محاولاتها بالفشل لأنها اصطدمت بمعارضة الوطنيين من أحرار الكويت، عند ذلك تحركت فى اتجاه

آخر واعترضت على المادتين الثالثة والخامسة من القانون الأساسى. ونجحت فى نهاية الأمر فى إفشال تجربة المجلس التشريعى ١٩٣٨م .

اما **القسم الثانى**- من أسلوب سياسة بريطانيا الاستعمارية فى الكويت- فقد تم ذلك فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك خلال النصف الثانى من عقد الأربعينيات من القرن الماضى، وقد تزامن ذلك الأسلوب الجديد مع ظهور النفط والبدء فى تصديره وارتفاع عائداته، حيث تغير وجه الحياة كليًا فى الكويت، لذلك عدلت بريطانيا من أسلوبها وسعت بكل قوة للتدخل فى شئون الكويت بهيمنتها على كافة الأمور فيه وتركزت بشكل خاص على الجانب الاقتصادى، وتحجيم المجلس التشريعي على أن يزاول سلطاته الواسعة فى الظل، وإلا يتدخل بين الحاكم وشعبه.

الهوامش:

(١) محمد جمال الدين المسدى، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان. مصر فى الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، صـ١٠.

(2) FALLS.C.: the second world war.London.1948.p.15.

(٣) وليام شير، تاريخ ألمانيا الهتلرية صـ١. ترجمة خيرى حماد، دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٢م، صـ٤٢٤.

(٤) محمد جمال الدين المسدى وأخرون: المرجع السابق، صـ١١

(٥) كانت ألمانيا قد فرضت فى ١٦مارس ١٩٣٥ م الخدمة الإلزاميه متحدية جميع المعاهدات السابقة، وقد غفرت لهابريطانيا هذا التحدى، وعقدت معها اتفاقًا فرديًا يسمح لها بإعادة بناء اسطولها – الذى غدا مساويًا للأسطول البريطانى-وكانت ألمانيا قد أنشأت قوة جوية فى ربيع ١٩٣٥م مساوية لسلاح الجو البريطانى، انظروا: نستون تشرشل، مذكرات، الجزءالأول، دار أسامة، بيروت ترجمة خيرى حماد صـ.٩٥، ٩٦.

(٦) علية عبد الرحمن على سكين الكندرى، بلدية الكويت منذ النشأة١٩٣٠م حتى الإستقلال١٩٦١م، بحث لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأآداب جامعة القاهرة٢٠١٤م صـ٤٥.

(٧) ميمونه الخليفه الصباح، الكويت فى ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٨م صـ٣٥.

(٨) يوسف عبد المحسن التركى، لمحات من الماضى، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩٧م، صـ٤٤.

(٩) عطية حسين أفندى، التطور السياسى فى إدارة الكويت خلال الفترة من ١٩٣٢–١٩٤٥م ضمن كتاب الكويت من الإمارة إلى السلطة، نوفمبر١٩٩٣م، مركز البحوث والدراسات السياسية صـ٢٦٧..

(١٠) أحمد عبدالله العلى، شوقى زيدان الجوهرى، الشيخ عبدالله أحمد الجابر الصباح، مواقف وأحداث الطبعةالأولى٢٠٠٣م صـ٣٩.

(١١) عطية حسين أفندى: المرجع السابق صـ٢٦٨..

(١٢) خالد سليمان العدسانى، مذكرات، الكويت .دت صـ١٤.

(١٣) خالد سليمان العدسانى: المصدر السابق صـ١٥.

(١٤) عبدالله السيد سالم، بلدية الكويت فى ثمانين عامًا؛العيد الماسى للبلدية ١٩٣٠م " إشراف المستشار محمد عبد الرحمن الجاسر مستشار المجلس البلدى، ومدير الإدارة القانونية سابقًا، وزارة الاعلام، مطبعة دولة الكويت٢٠١٠م صـ٤٧.

(١٥) عبد الله السيد سالم: المصدر السابق صـ٤٨.

(١٦) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ١٤

(١٧) نجاة عبدالقادر الجاسم، بلدية الكويت فى خمسين عامًا، الطبعه الثانية ١٩٩٣م إصدار بلدية الكويتصـ٣٧

(١٨) خالد سليمان العدسانى: المصدر السابق صـ١٥

(١٩) نجاة عبدالقادر الجاسم: المرجع السابق صـ٣٨

(٢٠) وهم خالد الزيد، يوسف الحميضى، يوسف العدسانى، سلطان الكليب، عبد العزيز الحميدى، انظر نجاة عبد القادر الجاسم : المرجع السابق صـ٣٩

(٢١) نجاة عبد القادرالجاسم : المرجع السابق صـ٤٠

(٢٢) وهما سلطان الكليب، يوسف الحميضى، انظر نجاة عبدالقادر الجاسم : المرجع السابق صـ٣٩

(٢٣) نجاة عبد القادرالجاسم : المرجع السابق صـ٤٠

(٢٤) خالد سليمان العدسانى: المصدر السابق، صـ٢٢.

(٢٥) يوسف بن عبدالوهاب العدسانى: الحياة الاجتماعية والسياسية فى نجاة عبدالقادر الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعى كويت، ط٢، الكويت ٢٠٠٧م صـ٣٦.

(٢٦) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٢٢

(٢٧) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت العدد التاسع والأربعون، السنه الثالثة عشر، يناير فبراير مارس ٢٠٠٩م صـ٤٨ـ، خالد سليمان العدسانى نفس المصدر السابق صـ٢٤.

(٢٨) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٢٥.

(٢٩) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٢٤.

(٣٠) نجاة عبدالقادر الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعى، دورة فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى الكويت مرجع سبق ذكره، صـ٣٧.

(٣١) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق، صـ٢٥.

(٣٢) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٧٥م، فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، الجزءالأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعه الثانية ١٩٩٤م، صـ١٨٧.

(٣٣) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٢٦، ٢٧.

(٣٤) نجاة عبد القادرالجاسم نفس المرجع السابق صـ ٣٨.

(٣٥) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٢٥، ٢٦.

(٣٦) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٣٤.

(٣٧) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٣٥.

(٣٨) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق، صـ٣٦.

(٣٩) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق، صـ٣٤.

(٤٠) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق، صـ٣٨.

(٤١) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق، صـ٤٠.

(٤٢) ميمونه الخليفة الصباح، الكويت فى ظل الحماية البريطانية، الطبعه الأولى عام ١٩٨٨م صـ ١٢٨؛ أحمد الديين، مسيرة الحياة الديمقراطية، مجلس الأمة، دولة الكويت صـ٥.

(٤٣) خالد سليمان العدسانى، نصف عام للحكم النيابى فى الكويت، الطبعه الثانية ١٩٨٧م صـ٥.

(44) F.O,371,21832 From. The political Agent of Kuwait political Resident April24,1938.

(45) F.O,371,21832.From. India office to Foreign office may 11, 1938

(٤٦) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٤٠.

(47) F.O,371,21832.From.india office to the political Resident of Persian. Gulf May 25, 1938

(48) F.O,371,21832.From. Political Agency, Kuwait. To political Residency bushier, June.13 1938.

(٤٩) خالد سليمان العدسانى، نفس المصدر السابق صـ٤٠.

(٥٠) فلاح عبدالله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية فى الكويت (19751938-م) دار قرطاس للنشر ١٩٩٩م صـ٨-، فلاح عبدالله المديرس الحركة الدستورية في الكويت، دارقرطاس للنشر الكويت ٢٠٠٢م صـ٩

(٥١) ميمونه الخليفه الصباح، نفس المرجع السابق صـ١٢٨.

(٥٢) شملت تلك المطالب ما يلي :.

*إنشاء محكمتين إحدهما شرعية، والأخرى للنقد والاستئناف، والتي من خلالهما يتم تطبيق اللوائح والقواعد بصورة كاملة، وانتخاب عضوين لرئاسة هذه المحاكم، على إن يتم حفظ السجلات القضائية، فى مكان جيد وآمن لسهوله الرجوع إليها عند الحاجة، ويتحملون الرقابة العامة وحفظ الأمن فى الكويت.

*إنشاء قسم خاص (مكتب) مثل مراكز الشرطة العراقية، على أن يميز منتسبو بإشارة خاصة.

*إنشاء إدارة جمارك جديدة، وتعيين لجنة تشرف علي المراكز الفرعية، و إيقاف الإدارة الحالية (المتسيبة) وتعيين وزيرا ومدير عام للمالية ليشرف علي معاملاتها مباشرة.

*إنشاء مجلس شورى يناط به متابعة أمور البلاد الداخلية علاوة على مصالح البلاد مع إنشاء مكتب لتنفيذ أعمال هذا المجلس.

*إنشاء مكتب خاص للجوازات و الإقامة يكون علي اتصال وثيق بمكتب الأمين العام وتلغي سلطة القنصل البريطاني في البصرة الخاصة بإصدار تأشيرات الدخول، لا سيما وإن رفض القنصلية البريطانية في البصرة المتكرر لإصدار تأشيرات الدخول للأشخاص العرب البارزين يعود بالسمعة السيئة علي الكويت، وذلك في حين أن الكويت لا تعترف بأي تدخل خارجي في شئونها الداخلية والخارجية .

*مناشدة الحكومة العراقية بتقديم العون والمساعدة فى المجالات المالية والتربوية ومتابعة نهوض العرب فيما يتعلق بالعادات والتقاليد العربية وما لا يخالف اللوائح والقوانين، وذلك بهدف التصدي لأى عدوان محتمل من اى حكومة أجنبية ضد الكويت.

*استمرار المفاوضات مع الحكومات العربية المجاورة لعقد معاهدات التحالف المشترك (دفاع مشترك) .

حصر الشواغر الوظيفية بالكويت، على ان تكون الأولوية فى الوظائف للكويتيين، وفى حالة عدم توفر الكفايات والتخصصات المناسبة المطلوبة، تكون الأولوية للعراقيين ثم العرب ثم الهنود ثم باقى الجنسيات.

*تخصيص مبلغ مناسب من الميزانية لإرسال مبعوثين للخارج لحضور دورات ذات صلة بالأعمال الميكانيكية وغيرها بهدف تأهيلهم للعمل في شركة نفط الكويت .

*إطلاع الكويتيين جميعا على المشاريع الكبرى فى البلاد.

(53) Municipality of Kuwait news paper translation al zaman 3, 4 1938A new movement in Kuwait and the demands for the improvement of their country

(٥٤) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق، صـ١٤٩.

(٥٥) عبدالله محمد الهاجري، محمد نايف العنذى، مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث ١- عبدالله عمر العمر، ارهاصات الديموقراطية فى الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة والمعاصر، الكويت الطبعة الثانية ٢٠١١م صـ٣٢٢ـ أحمد الديين ملامح من التاريخ السياسى فى الكويت، (رسالة أهل الكويت إلى أحمد الجابر ١٩٣٨م) ضمن فعاليات المحيم الربيعى الأول الذى أقامه التيار التقدمى فى الكويت الطليعة ٢٠١٢، أعدها للنشر على حسين العوضي، إخراج وتنفيذ عبد العليم شهادى.

(٥٦) خالد سليمان العدسانى، نصف عام من الحكم النيابي فى الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٩؛ وقد فاز كل من محمد ثنيان الغانم، واستقال وحل محله محمد شاهين الغانم، وعبد الله الحمد الصقر، والشيخ يوسف بن عيسى القناعى، والسيد علي سيد سليمان، ومشعان الخضير، وعبد اللطيف الثنيان، وسليمان العدسانى، ويوسف المرزوق، وصالح العثمان الراشد، ويوسف الحميضى، وحمد الداود المرزوق، – الذى لم يحضر جلسات المجلس–، وسلطان الكليب، مشاري الحسن البدر، وخالد العبداللطيف الحمد، انظر ميمونه الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق، صـ١٥٠، فيصل احمد الحيدر، وثائق الحركة الديموقراطية السياسية فى الكويت الجزء الأول، الطبعة الأولى منقحة ومعدلة، مايو ٢٠١٧م صـ٢٠-٢١؛ فلاح عبدالله المديرس، ملامح أولية حول نشأة

التجمعات والتنظيمات السياسية فى الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥م) ١٩٢١-١٩٩٢، صـ٩؛ يوسف عبدالمحسن تركى المليفى، الشيخ عبدالله السالم الصباح ١٩٥٠-١٩٦٥م، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة الكويت ٢٠١١م، صـ٢٤.

(57) F.O, 371, 21832.Political Agency of Kuwait. To president in Persian gulf, July. 6 1938

(٥٨) عبد العزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربى بالكويت، نفس المرجع السابق صـ١٠٩-١١٠، غانم النجار، مدخل للتطور السياسى فى الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع الكويت الطبعه الأولى١٩٩٤م صـ٢٥-٢٦، خالد سليمان العدسانى، مذكرات، مصدر سبق ذكره صـ٥٤-٥٥-٥٦، فيصل احمد الحيدر، وثائق الحركة الديمقراطية فى الكويت ١٩٢١-١٩٩٢م، الكويت مايو ٢٠١٧م صـ٢٣-٢٥، محمد نايف العنزى، احداث فى تاريخ الكويت الطبعة الأولى ٢٠١٥م صـ١٣٦-١٣٧

(59) F.O,371,21833, From India Office ,September 21,1938

(٦٠) إيمان عبد المنعم عامر، المرجع السابق صـ١٢٧

(61) F.O,371,21833, From India Office to resident in thePersian gulf September 30,1938

(62) F.O, 371, 21832. Political Agency, Kuwait. ToPolitical in Persian gulf, September 10, 1938

(63) F.O,371,21833, From Political president in the Persian gulf Bahrain to secretary of state for India October 5,1938

(٦٤) إبراهيم حامد الخالدي، دخلنا بلدًا يقال له الكويت، الطبعة الأولى، مطابع القيس التجارية صـ٥٢خالد سليمان العدسانى، مذكرات، مرجع سبق ذكره صـ٥٦، ٥٧.

(٦٥) خالد سليمان العدسانى، نصف عام من الحكم النيابى فى الكويت، مرجع سبق ذكره صـ١٣، ٣٦.

(٦٦) خالد سليمان العدسانى، مذكرات، مرجع سبق ذكره، صـ٥٦، ٥٧.

(٦٧) نجاة عبدالقادر الجاسم، التطور السياسى الهاجرى والاقتصادى للكويت بين الحربين١٩١٤-١٩٣٩م، الطبعه الثانية١٩٩٧م صـ١٧٤-١٧٥؛ عبدالله محمدخالد سليمان العدسانى، مذكرات، مرجع سبق ذكره صـ ٥٨؛ محمد نايف العنذى، مدخل الى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الكويت الطبعة الثالثة ٢٠١١م صـ٣٤٠، ٣٤١؛ ظافر الشاهر مسيرة الديمقراطية فى الكويت، الجزء الثانى (أوراق استراتيجية)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربيه العدد ٥٠ صـ ٣٣.

(٦٨) نص وثيقة القانون الأساسى الصادر ١٩٣٨م، المادة الخامسة، عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستورى والمؤسساتالسياسية فى الكويت، الجزء الأول، الطبعة الأولى عام١٩٨٩م، الكويت صـ١٠٩.

(٦٩) عثمان عبد الملك الصالح، نفس المرجع السابق صـ١١٠، ١١١؛ فيحان محمد العتيبى، الحراك السياسى والصداع الديمقراطى فى الكويت من عام ١٩٢١-١٩٩٠م، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل الكويت ٢٠١٠م صـ٤٦.

(٧٠) فيحان محمد العتيبى، نفس المرجع السابق صـ٤٧.

(٧١) نجاة عبد القادر الجاسم، الحركة الإصلاحية فى الكويت (١٩٢٠-١٩٦٣م) ضمن كتاب تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، لجنة التأليف والتعريب والنشر جامعة الكويت ٢٠٠٨م صـ٣٩٣.

(٧٢) نجاة عبد القادر الجاسم، الحركة الإصلاحية فى الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٣٩٤؛ ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ١٧٥.

(٧٣) فيحان محمد العتيبى، نفس المرجع السابق صـ٤٥ـ، عبدالله محمد الهاجرى، محمد نايف العنزى : المرجع السابق صـ٣٤٢.

(٧٤) خالد سليمان العدسانى، مذكرات، مصدر سبق ذكره صـ٧٦.

(٧٥) غانم النجار، مدخل للتطور السياسى فى الكويت، مرجع سبق ذكره صـ٢٧.

(٧٦) ميمونه الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ١٧٥.

(٧٧) ميمونه الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ١٧٦.

(٧٨) ميمونه الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ١٧٧.

(٧٩) ميمونه الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ١٧٨.

(٨٠) غانم النجار نفس المرجع السابق صـ٢٨.

(٨١) غانم النجار نفس المرجع السابق صـ٢٨-٢٩.

(٨٢) فيحان محمد العتيبى، نفس المرجع السابق صـ٥٤.

(٨٣) غانم النجار نفس المرجع السابق صـ٣٠.

(٨٤) فيحان محمد العتيبى، نفس المرجع السابق صـ٥٥.

(٨٥) أحمد الديين، ملامح من التاريخ السياسي فى الكويت، موازين القوى تقلبت والبعض اعتبر الدستور خطأتاريخيًا، ضمن فاعليات المخيم الربيعي الأول، الذى اقامه التيار التقدمي في الكويت، الطبعة فى ٢٩ فبراير ٢٠١٢صـ٨ـ اعدها للنشر على حسين العوضي، إحراج وتنفيذ عبد العليم الشهاوى

(٨٦) غانم النجار نفس المرجع السابق صـ٣٠ـ

(٨٧) فيحان محمد العتيبي، نفس المرجع السابق صـ٥٦ـ، غانم النجار نفس المرجع السابق صـ٣١ـ

(٨٨) احمد الديين، نفس المرجع السابق صـ٨ـ

(٨٩) فيحان محمد العتيبي، نفس المرجع السابق صـ٥٧ـ

(٩٠) نجاة عبدالقادر الجاسم، قضايا فى التاريخ السياسى والاجتماعى لدولة الكويت، الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠٠٠م، صـ٣٠٤ـ

(٩١) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٥ـ

(٩٢) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٦.

(٩٣) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٧.

(٩٤) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٦.

(٩٥) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٢٠؛ رمضان الشراح، صناعه النفط في الكويت واقعها ومستقبلها، مركز البحوث والدراسات الكويت ٢٠٠٤م صـ١٨؛ سعد عبدالله الشعران، كل أيام الكويت، الطبعة الثانية٢٠٠٥م صـ٩٩.

(٩٦) ميمونة الخليفة الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٢١.

(٩٧) ميمونة الخليفه الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٢١.

(٩٨) ميمونة الخليفه الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٢٢.

(٩٩) عطية حسين افندى، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة ١٩٤٦-١٩٦١مضمن كتاب الكويت منالإدارة الى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية نوفمبر ١٩٩٣م الطبعة الأولى ١٩٩٣م صـ٣٢٢.

(١٠٠) ميمونة الخليفه الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٢٣.

(١٠١) ميمونة الخليفه الصباح، نفس المرجع السابق صـ٤٢٤.

(102) Records of Kuwait , internal , 1950-1961, P.P 77,81.

(١٠٣) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٧.

(١٠٤) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٨.

(١٠٥) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣٠٩.

(١٠٦) نجاة عبدالقادر الجاسم، نفس المرجع السابق صـ٣١٠.

(107) F.O, 371, 68319,17 April 1948

(108) F.O, 371, 68319,8 April 1948

(109) F.O, 371, 68319,17 Feb, 1950

المصـادر والمراجـع

الوثـــائق العربـــيـة

النصوص والوثائق المؤدية لنشأة وتطوير السلطة التنفيذية

- وثيقة الميثاق ١٩٢١م.
- وثيقة القانون الأساسي ١٩٣٨م.
- وثيقة القانون الأساسي (دستور الكويت ١٩٦٢م).

المراسيم ذات الصلة بتنظيم وتطوير السلطة التنفيذية

- المرسوم ٥٤/١ الصادر في ١٩ يوليو الخاص بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا.
- المرسوم الأميري الخاص بتشكيل المجلس الأعلى.
- المرسوم الأميري الخاص بتشكيل المجلس المشترك بعد دمج المجلس الأعلي مع الهيئة التنظيمية.
- المرسوم الأميري رقم ٦١/١٢ الخاص بالجمعية التأسيسية.
- المرسوم الأميري رقم ٦١/٢٥ الخاص بإنتخابات الجمعية التأسيسية.
- المرسوم الأميري رقم ٦١/٨ الخاص بإعادة تنظيم الدوائر الحكومية.
- المرسوم الأميري رقم ٦١/٩ الخاص بتعديلات بعض الدوائر.
- المرسوم الأميري الخاص بتشكيل أول مجلس وزراء بعد إنتخاب المجلس التأسيسي.
- المرسوم الأميري الخاص بتشكيل مجلس وزراء الكويت بعد إقرار الدستور.
- المرسوم الأميري الخاص بإنشاء إدارة الفتوى والتشريع.

الإعلانات الصادرة عن البلدية بهدف ضبط أداء سلطتها التنفيذية وتعزيز دورها الرقابى

رقم

تاريخ

الفئة المستهدفة

- 6/54

21/9/1954م

عموم الجمهور

- 21/54

25/4/1954م

عموم الجمهور

- 22/54

28/9/1954م

عموم الجمهور

- 35

1955م

أصحاب معامل الطابوق

- 38

1955م

أصحاب المخابز والأفران

- 102

1958م

مستوردى المواد الغذائية

- 103

1958م

دكاكين البقالة

- 78

1959م

طالبى رخص البناء

- 247

1959م

مالكى المبانى

القوانين الخاصة بإنشاء وتطوير بلدية الكويت بشأن أداء دورها كسلطة تنفيذية في الكويت

- قانون ١٩٣٢م.
- قانون ١٩٥٤م.
- قانون ١٩٦٠م.
- المذكره التفسيرية الملحقة بقانون ١٩٦٠م.

دفتر الرسائل الصادر عن البلدية بهدف تعزيز السلطة التنفيذية فيها

- مركز البحوث والدراسات الكويتية رقم السجل ٤٩٨٣ رقم التصنيف ٣٥٣,٨٧١.

- إعداد٣١٢ بومباى . ١٦ شعبان ١٣٥٥هـ.
- محلى ٣٣٥ . ١٨ ذى القعدة ١٣٥٥هـ.
- حكومة الكويت . دائرة البلدية و/٣٥١٧/٤٨/٥٨ فى ١٩٥٨/٥/٢٧م.
- حكومة الكويت . دائرة الصحة العام رقم ٨٧٣ فى ١٩٥٩/٥/١٧م.

الوثائق الأجنبية

A Foreign OfficeKew gardens public record officeYearNOF.O,1938, 21832371, 193821833, 3711948, 68319371,195481583371, B Records of Kuwait Internal. 1950-1961

- C Municipality of Kuwait

  Political agency Kuwait the 17th February 1937 to neasara Kuwait oil company Kuwait 9th February .1937
- Kuwait city list of Kuwait bazaar prices for food stuff showing comparison between January 1936 and January 1937 prices
- News paper translation alzaman, 3, 4, and 1938 anew movement in Kuwait and the demands for the improvement of their country.
- D Annual record

  1961 Kuwait British. Consulate general Kuwait august 20, 1961 confidential.
- 1961 Kuwait amirie decree no 12161.
- 1961 Kuwait British embassy Kuwait 1961 confidential.

  1961 Kuwait official gazette no 332 of June 25,1961 amirie decree no 8 of changes in government departments .
- 1961 Kuwait the department of customs and ports June, 20 1961
- 1961 Kuwait British embassy Kuwait December 3, 1961 confidential E Local politics and administration .
- Confidential. British consulate general Kuwait august 27, 1961.
- Confidential. British consulate august 27, 1961.
- Translation of law no 25/1961 concerning the election of members of the constituent assembly.

- Confidential summary of Kuwait despatoh no 85.
- Political agency Kuwait June 25 1961 confidential .
- Kuwait official gazette no 332 of June 25 1961 amirie decree no 9 of 1961.

الدوريات

- دليل الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية. إعداد غرفة التجارة وصناعة الكويت.
- مركز مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤٦ السنة الثانية عشر ابريل ١٩٨٦م.
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت العدد ٤٩ السنه الثالثه عشر (يناير – فبراير – مارس) ٢٠٠٩م.
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٠.
- رسالة الكويت، السنه السادسة العدد ٢٤ شوال ١٤٢٩هـ، أكتوبر ٢٠٠٨م.
- جريدة الكويت اليوم، السنة الأولى، الأعداد ٢، ٣، ٤.
- جريدة الكويت اليوم السنة السادسة، ملحق العدد ٢٨٠.
- جريدة أخبار اليوم المصرية، العدد ٣٨٦٦، السنة ٧٢.

البحوث والدراسات والمؤلفات

- إبراهيم حامد الخالدي. دخلنا بلدًا يقال له الكويت، الطبعة الأولى، مطابع القبس التجارية.
- أحمد الديين. صباح الأول حكم الكويت بتفويض شعبي أقرب إلى الشورى، ضمن محاضرات بعنوان ملامح من التاريخ السياسي في الكويت، الطليعة ٢٢ فبراير ٢٠١٢م.
- أحمد الديين. رساله أهل الكويت إلى أحمد الجابر ١٩٣٨م ضمن فعاليات

المخيم الربيعي الأول الذي أقامه التيار التقدمى في الكويت، الطبيعة في ٢٩ فبراير ٢٠١٢م.

- أحمد الديين. موازين القوي تغلبت والبعض يعتبر الدستور خطأ تاريخيًّا، ضمن فعاليات المخيم الربيعي الأول الذي أقامه التيار التقدمى في الكويت، الطليعة في ٢٩ فبراير ٢٠١٢م.
- أحمد المزيني. الزكاة والضرائب في الكويت قديمًا وحديثًا، الطبعة الأولى عام ١٩٨٤، منشورات ذات السلاسل.
- أحمد عبد الله العلي، شوقي زيدان الجوهري، الشيخ عبد الله أحمد الجابر الصباح مواقف وأحداث، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٣م.
- إيمان عبدالمنعم عامر. الحكم والإدارة فى الخليج العربى بين الحربين، الهيئة العامة المصرية للكتاب ٢٠١٨.
- باسم عبد العزيز اللوغاني. حكام الكويت تاريخ وصور، منذ عام ١٧٠٨م عام ٢٠٠٦م، مركز مصادر للخدمات الإعلانيه عام ٢٠٠٦م.
- ب.ج سلوت. نشأة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٣م تقديم عبد الله يوسف الغنيم.
- جلال يحيى. التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى. المكتب المصري الحديث، عام ١٩٨٣م.
- جلال يحيى. العالم العربي الحديث، المدخل. دار المعارف عام ١٩٨٤م.
- حسن سليمان محمود. الكويت ماضيها وحاضرها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، منشورات المكتبة الأهليه لعام ١٩٦٨م.
- حسين خلف الشيخ خزعل. تاريخ الكويت السياسي، القسم الأول من الجزء الخامس المتضمن لعصر الشيخ احمد الجابر، جامعة الكويت قسم

المكتبات د.ت.

- حسنين إبراهيم توفيق. إماره الكويت من النشأة حتى الحماية البريطانية عام ١٨٩٩م، الأوضاع الداخلية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٣م.
- حمزه عليان. زمان الكويت الأول، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى عام ٢٠١١م.
- خالد طعمة. تاريخ الكويت الكبير ١٦٠٠ ق.م إلى ٢٠١١م، الطبعة الأولى، الكويت عام ٢٠١١م.
- خالد طعمة. الكامل في تاريخ الكويت.
- خالد فهد الجارالله. تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الإستقلال مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى عام ١٩٩٦م.
- رمضان الشراح. صناعة النفط في الكويت، واقعها ومستقبلها، مؤسسة البحوث والدراسات الكويتية، الكويت عام ٢٠٠٤م.
- زاهيه قدورة. شبه الجزيرة العربية، كياناتها السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- سعد عبد الله الشعران. أيام كويتية، الكويت، الطبعة الثالثه عام ٢٠٠٥م.
- سيف مرزوق الشملان. تاريخ الكويت، الطبعة الثانية عام ١٩٨٦م، منشورات ذات السلاسل
- صلاح صبري. الكويت في ظل القانون الدولي العام، القاهرة د.ت.
- ظافر الشاهر. مسيرة الديمقراطية في الكويت، الجزء الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت العدد ٤٩ السنة الثالثة (يناير – فبراير – مارس ٢٠٠٩م).

- ظـافر الشـاهر. مسـيرة الديمقراطيـة فـي الكويـت الجـزء الثـاني (اوراق استراتيجية)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠.
- عادل الطباطـائي. النظـام الدستوري فـي الكويـت، الطبعـة الرابعـة، الكويـت عام ٢٠٠١م.
- عليه عبد الرحمن علي سكين الكندري. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة القاهرة، كلية الآداب قسم التاريخ عام ٢٠١٤م.
- عبـد العزيـز الرشـيد. تـاريخ الكويـت الطبعـة الثانيـة عـام ١٩٩٩م، دار قرطاس للنشر.
- عبد العزيز حسين. محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، طبعة جديدة منقحة عام ١٩٩٤م، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.
- عبد الله السيد سالم، بلدية الكويت في ثمانين عامًا، دائرة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- عبد الله خالد الحاتم. من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثالثة، عام ٢٠٠٤م، المطبعة العصرية، لبنان
- عبـد الله خلـف التميمـي. أبحـاث فـي تـاريخ الكويـت، الطبعـة الثانيـة عـام ٢٠٠٦م دار قرطاس للنشر.
- عبـد الله عمـر العمـر. إرهاصـات الديمقراطيـة فـي الكويـت، دار قرطـاس للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الثانية عام ٢٠١١م.
- عبـد الله محمـد الهـاجري، محمـد نـايف العنـزي. مـدخل إلـى تـاريخ الكويـت الحديث والمعاصر، الكويت، الطبعة الثانية عام ٢٠١١م.
- عبـد الله يوسـف الغنـيم. بحـوث مختـاره مـن تـاريخ الكويـت، القسـم الثـاني، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٧م.

- عثمان عبد الملك الصالح. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الجزء الأول، الطبعة الأولى عام ١٩٨٩م، الكويت.
- عطيه حسين افندي. الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (١٩٤٦-١٩٦١م) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة عام ١٩٩٣م.
- عطيه حسين افندي. التطور السياسي لإمارة الكويت (١٩١٤- ١٩٤٥م) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة عام ١٩٩٣م.
- على الباز. الأسس العامه للدستور الكويتي، القاهره د.ت.
- غانم النجار. مدخل للتطور السياسي في الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت عام ١٩٩٤م.
- غانم يوسف الشاهين. الكويت قبل العشرينيات وبعدها، منشورات ذات السلاسل عام ٢٠٠٧م.
- فلاح عبد الله المديرس. ملامح أوليه حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨- ١٩٧٥م) دار قرطاس للنشر ١٩٩٩م.
- فلاح عبد الله المديرس. الحركة الدستورية في الكويت، دار قرطاس للنشر عام ٢٠٠٢م.
- فهد على زايد الشعلة. المجلس البلدي ودوره في رسم السياسة الحضرية في دولة الكويت، بلدية الكويت.د.ت.
- فهد على زايد الشعله. نشأة وتطور المجلس البلدي بدولة الكويت (١٩٣٢- ٢٠٠٠م)، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- فيصل احمد عثمان الحيدر. رواد الديمقراطية في الكويت من عام ١٩٢١م حتى عام ١٩٩٦م، الطبعة الأولى
- فيصل احمد عثمان الحيدر. وثائق الحركة الديمقراطية في الكويت (١٩٢١- ١٩٩٢م) منشورات ذات السلاسل عام ١٩٩٥م

- فيصل عبد الله الكندرى. الحياة العلمية في الكويت (١٨٧٨- ١٩٣٦م) ضمن كتاب تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مراجعة د/ناصر الدين سعيدوني عام ٢٠٠٤م
- فيحان محمد العتيبي. الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت (١٩٢١- ١٩٩٠م)، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى الكويت ٢٠١٠م
- فؤاد كرم. النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٤م
- محمد الحسيني عبد العزيز. حضارة الكويت ودول الخليج، الطبعة الثانية منشورات ذات السلاسل
- محمد جمال الدين المسدى، يونان لبيب رزق، عبد العظيم محمد رمضان. مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام
- محمد حسنين هيكل. حرب الخليج (أوهام القوة والنصر)، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر
- محمد حسين. الإتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الجزء الأول، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٠م
- محمد عبد الله خالد العبد الجادر. جغرافيه الإنتخابات البلدية في دولة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٩م
- محمد عبد الهادي جمال. أسواق الكويت القديمة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت عام ٢٠٠٤م

- محمد نايف العنزي. احداث في تاريخ الكويت، الطبعة الأولى لعام ٢٠١٥م
- موسى غضبان الحاتم. تاريخ الشرطة في الكويت، الطبعة الأولى، الكويت عام ١٩٩٩م، دار قرطاس للنشر
- موسى غضبان الحاتم. التطور الإقتصادي في الكويت (١٩٤٦-١٩٧٣م)، الطبعة الأولى عام ٢٠٠١م
- ميمونة الخليفة الصباح. نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر، مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤٦ السنه الثانية عشر أبريل ١٩٨٦م.
- ميمونة الخليفة الصباح. الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى عام ١٩٨٨م
- نازلي معوض احمد، صالح عبد الرحمن أحمد. ازمة الحدود العراقيه الكويتية الأولى (١٩٦١-١٩٦٣م)، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٣م
- نجاة عبد القادر الجاسم. بلدية الكويت في خمسين عامًا، الطبعة الثانية عام ١٩٩٣م، إصدار بلدية الكويت
- نجاة عبد القادر الجاسم. التطور السياسي والإقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤- ١٩٣٩م)، الطبعة الثانية ١٩٩٧م
- نجاة عبد القادر الجاسم. قضايا في التاريخ السياسي والإجتماعي لدولة الكويت، الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠٠٠م
- نجاة عبد القادر الجاسم. الشيخ يوسف بن عيسي القناعي، دوره في الحياة الإجتماعية والسياسية في الكويت، مطابع المجموعة الدولية، الطبعة الثانية، مايو ٢٠٠٧م

- نجاة عبد القادر الجاسم. الحركة الإصلاحية في الكويت (١٩٢٠-١٩٦٣م) ضمن كتاب تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت عام ٢٠٠٨م
- نجاة عبد القادر الجاسم. تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، الكويت عام ٢٠١٠م
- وليد الهولي. المجلس البلدي أكثر من نصف قرن، الأمانة العامة للمجلس البلدي، عام ١٩٩٩م
- ويليام شير. تاريخ ألمانيا الهتلرية، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٢م.
- يعقوب يوسف الحجر. الكويت القديمة، مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠٠٤م.
- يعقوب يوسف الحجر. الشيخ عبد العزيز الرشيد، سيرة حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٥م.
- يوسف بن عيسي القناعي. صفحات من تاريخ الكويت، الطبعة الخامسة عام ١٩٨٧م.
- يوسف عبد المحسن تركي المليفي. لمحات من الماضي، الطبعة الثانية، الكويت عام ١٩٩٧م.
- يوسف عبد المحسن تركي المليفي. الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠- ١٩٦٥م) الطبعة الثانية.
- يونان لبيب رزق. تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٧٥م.

المذكرات واليوميات:

- أحمد الخطيب. الكويت من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٧م
- أروى محمد ابراهيم الشيباني. اوراق منسيه من حياه الشيخ احمد الجابر الصباح (١٩٢٠- ١٩٥٠م) مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٤م
- أيوب حسين. ذكرياتنا الكويتية، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية ١٩٨٤م
- خالد سليمان العدساني. نصف عام للحكم النيابي في الكويت، الكويت عام ١٩٤٧م
- خالد سليمان العدساني. مذكرات.د.ت.
- عبد الله النوري. قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، منشورات ذات السلاسل.
- عبد الله النورى. مذكرات عن حياة المرحوم احمد الجابر حاكم الكويت العاشر، الطبعة الأولى الكويت عام ١٩٧٨م.
- عبدالله النوري. خالدون في تاريخ الكويت، الطبعه الأولى عام ١٩٨٨م، شركه ذات السلاسل للطباعه والنشر.
- غانم النجار. مذكرات في الأقتصاد السياسي في الكويت جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٦م.
- ونستون تشرشل. مذكرات، الجزء الأول، دار أسامة بيروت ترجمة خيري حماد.